المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٠ مـايـــو ١٩٨٨

شركات توظيف الأموال إلى أين ؟

صور برلمانية

واجب الحكومة حماية مدخرات المودعين من الضياع

اصبح من واجب الحكومة ان تتقدم لمجلس الشعب على وجه الاستعجال بمشروع القانون الخاص بتنظيم عمل شركات توظيف الاموال لتامين مدخرات المودعين من المواطنين ووضع حد للبلبلة والفوضى القائمة الآن والتي تهدد بتقويض بعض الشركات واهدار اموال المودعين والقول ان مسئولية الحكومة ان تتدخل الان بالتشريع الذى يبث الطمانينة فى كل النفوس نفوس المودعين ونفوس اصحاب الشركات الجادة بعد ان اصبح الجميع فى مهب الريح خصوصا بعد ان اعلن الرئيس حسنى مبارك ان الدولة ليست ضد شركات توظيف الاموال الجادة واصدر توجيهاته بان يوفر القانون المرتقب الحماية للمودعين وان يراعى ان تكون هناك مرحلة انتقالية كافية تتيح للشركات القائمة ان توفق اوضاعها بما يضمن لها الاستمرار فى مزاولة نشاطها لصالح المستثمرين وبما يخدم الاقتصاد القومى .

ولا يكفى الآن فقط ان نطالب الحكومة ومجلس الشعب بسرعة اصدار القانون الذى اعدته وزارة الاقتصاد تحت اسم قانون الشركات المساهمة العاملة فى مجال الاموال واستثمارها انما المطلوب مواجهة حالة الهلع والذعر اللذين اصابا المتعاملين مع بعض شركات توظيف الاموال نتيجة لما اثارته اجهزة الاعلام واقلام بعض الكتاب ضدها وتامين مدخرات المودعين فيها خصوصا بعد القرار الذى اصدره النائب العام المستشار محمد عبدالعزيز الجندى بمنع سفر معظم اصحاب شركات توظيف الاموال لسؤالهم فى بعض التحقيقات التى سيجريها المحامى العام لنيابتى الشئون المالية والتجارية والتهرب من الضرائب فى قضايا مخالفات لقانون توظيف الاموال وقانون الرقابة على البنوك وقانون النقد وقانون الشركات .

ولاشك ان الحكومة مطالبة الآن بحماية مئات الشركات التى اقامتها شركات توظيف الاموال من الانهيار لما فى ذلك من تاثير سلبى على المستثمرين المصريين والعرب والاجانب وضياع للاصول والاستثمارات وتشغيل الاف العاملين كما ان الحكومة مطالبة بتوفير اوعية ادخارية مناسبة لجذب الودائع التى سيستردها المواطنون من شركات توظيف الاموال قبل ان تضيع هذه الاموال فى الاستهلاك الترفى او يضعها اصحابها تحت البلاطة نتيجة لفقدانهم الثقة بسوق الاستثمار فى مصر .

وبصراحة شديدة نريد ان نطوق الحكومة الموقف بوعى شديد وحكمه بالغة حتى لايتحول الامر الى كارثة قومية مخيفة .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية